

بأنه ان كانت الحركة الكمال الما دل لا بالقوة وهذا لا يستلزم من الاجزاء الا ان ياتي الى موضع
مسافة مركبة من ثلثة اجزاء لا تجزى وفرض ان يتحرك من الجزء الاول الى الثالث فحين ما
يكون على الوسط العنبر يكون له حال متوسط هو الحركة لا متناهية فلهذا لا يستلزم
ان يكون على المسافة المقصودة انما ذلك لقيام البرهان على انقال المسافة فاذن الانتقال خارج
طابع الحركة انما يعرض لهما بوجهين لوجوده على المسافة المقصودة بقدر ما يزمان مفصل هذا ظاهر
في الحركة بمنزلة الوسط لا انها غير ممتدة في حد نفسها لكن في تشبهها في فرض مسافة موفقة في اجزاء جوهرة
ثلثة الى اخر ما قال نظر فان الاستشهاد مثل ان يقال ليس الخط متصلا بالذات اذ لو فرض السطح
في جواهر فردة لكان الخط موفقا في امور غير متحدة مسالة وهذا الحل ان فرض مسافة كذا لك حال
يكون بالذات فيكون الحركة غير مفصلة على ذلك الفرض لا يلتزم ان لا يكون كما بالذات في نفس الامر
والزوم السلاج شئ من ذاتها عند فرض يلزم من شئ عن ذاتها لا استلزامه في البنية فاعلم ان
الحركة القطعية فلا يمكن فيه هذا المدعى لانها لا يعمل بدون الانتقال وعدم التفرار واجاب عنه
الفاصل الجوهري في الشمس النارية ان الحركة القطعية حقيقة اعتبارية مجموع الحركة الوسطية والانتقال
المستفيض بما هو عارض للحركة بالعرض وقد مر من قبل ما عليه فنذكر ونحن قد اثبتنا التفرار الذي
عدم فراره بالذات او بالعرض بواسطة الحركة القطعية الغير الفارة بالذات فنذكر الوجه الثالث
ان الزمان مقدار في الحركات كلها وهو امتداد طولي غير متغير في انبساطه ولا يمكن ان يمتد زمانا
لا يابا بهية عن اوضاع الافراد والحركات المختلفة بالشيء والذات والافراد اجزاء الحركة الواحدة الى صله
في قسم المتحرك اليه مجتمعة فالحركة بنفس حقيقتها لا ياتي الا بوضع بين افرادها وانها مطلقا بمقدار الزمان
فان طابعه لا ياتي عن اوضاع الاجزاء البتة فليس يمكن عدم التفرار بالذات بالنظر الى طابعها اصلا بخلاف
الزمان واما اجزاء الحركة في الطول الحاصلة من قبل تقسيم المسافة فليس يمكن لا تجزئ اوضاعها بالنظر الى طابع الحركة
ايضا لان الحركة اذا قسمت فكل حركات متعددة وانما في سائر افراد الحركة فمما تجزئ اوضاعها
بالنظر الى طابع الحركة وانما اياتها عن الاوضاع لا اجل وفروعها فزمنه مختلفة فالزمنه فمما لا تجزئ اوضاعها
اصلا ولا يتصور فيه تعدد او مجموع ومثله كمثل الطول لانه نفس الامتداد والانبساط في جهة

في جهة ولم يغير في التمازج في العرض ولا التمازج في جهة حتى يكون كالسطح او الخط والحركات الواقعة في السطح
 لاجل الطول مما لو تخلف في التوجه الى الجهة او تخلف في كل منها واقعة في الطول ولا يلزم ان يقال كل واقعة
 في طول كذا انما هي الواقعة في التوجه الى جهة الله تعالى في الشمس البازغة وانت لا تدري عليك ان القدر الذي
 والى الله دليل ان هناك امر متصفا للقلبية والبعدية بالذات ولم يدل على ان ذلك الامر واحد فجزاؤه
 يكون المتصف بها بالذات الامور المتعددة والمنفردة بالذات ودل ايضا على ان هناك متصفا غير فارنا
 هويات اجزاءها عن الاجتماع ما دامت هويات في المتصل و اجزاء لها ولم يدل اصلا على ان تلك الحقيقة
 باقية عن اجتماع الاجزاء واقعة واصلا فجزاؤه ان يكون ذلك الامر المتصل هو الحركة ويكون كل حركة غير
 فارة بالذات بغير عدم اجتماع هويات الاجزاء التي لها بالذات هي الاجزاء المنفردة على ما ساد وانت
 اجزاء وانما اذا فسر في الخارج فيجوز هويات اخرى ليست اجزاء لها واجزاءها لا ينافي استعمال اجتماع
 هويات الاجزاء باهي اجزاء ذكرنا قال ان الزمان في الحركات كلها ولا يلزم ان يقال يقع كل حركة
 في كل زمان فجزاؤه ان يثبت ذلك ان الحركات الموجودة بل والموهومة كلها مشتركة في الزمان او الطول
 في جهة عدم انفرادها في جهة الوهم منها نفس الطول الممتدة ومجملها للحركات وبقين بذلك ان ذلك الطول واحد
 متصفا بوجه في الخارج كما ان الوهم باحد من الامتدادات الاجسام امتدادا مبسطا في الجهات في
 الامتدادات تخص كل جسم ويجعلها لا جسم الموجودة وبقية الامور موجودة اجتماعا على الاجسام
 ثم قال ان الزمان امتداد وطول لم يغير في الامتداد في العرض والامتداد وفيه ان هذا مسلم
 لكن كيف الحال في نفس الامور امتداد في العرض او ليس امتدادا اصلا قال ان الاول فقد حكاها كالحق
 ويمكن فيه توهم الاجزاء العرضية المجتمعة وان لم يكن امتداد في العرض في نفس الامر فلا يمكن حصوله في الحركة
 الممتدة في العرض الا ان يقوم بعد عرض في الحركة بين الاجزاء العرضية مثل الخط المعروف في السطح
 وهذا الخط غير موجود فلا يصلح محلا للزمان الممتدة ولا تخلف عن هذا الا بان يقال حلول الزمان في الحركة
 مثل حلول الابوة في الابان فلا يترجم من انقضاء المحل الفاعل لانه ليس في زمانه وانما
 يتم هذا الموجد وجوده من غير ان لا يمان في محل الكيفية عدم بيان ذلك في الاجزاء وتوهم الشيء
 والغير الطوسي عند افان الله دليل على تجرد النفس والاستدلال على عدم انقضاءها بغير انقضاء

بعدم انقسام الصورة الحاصلة فيها بظاهره يزل على خدغه قائل في ان كل
كان بين احد السريقتين و بركنها المكان اي امره واداه امت لا يذبح عليك انه لم لا يجوز ان يكون
هذا الخ من امره واما من جهة الامتدادات الحركات التي هي كميات بالذات لان الحركات
كلها مشتركة في هذا الامتداد فاحد الوهم امتداد واحد و يجعل طرفا للحركات و يحكم بانه نفس الحركات
و يحكم على الحركتين المتساويتين مقداراً المتخلفين بالسرعة و النقص و التعلقها بمسافتين مختلفتين انهما
امتدادا من جهة مخصوص في هذا الامتداد و انهما الى حد اخر من و بين الحد من امتداد نسجهما و يشاك
امتداد متغير لا امتداد الحركات حتى يكون هو الزمان ثم هذا ان كان لال كما يقال ان الجسمين
المتساويين في المقدار اذا تعافيا في مكان فهاك امتداد منقطع في الجهات فمع الجسمين فلا بد
من وجود امتداد يتعافى عليه الاجسام و لا يملككم الامتداد الا بالان ليس الامتداد الا امتداد الجسمين
فالوهم باحد الامتداد المشترك و لفظ امتداد و بتوار و عليه الاجسام و ليس هو نفس الامر الا امتداد
الجسم فكذا انهما ليس الا امتداد الحركتين و لفظ الوهم امتداد او احد متعافيهما فاهم و ههنا من قد مر
الاجواب عما اذا وروا ان لو لم يكن زمان متغير للحركة لم يكن معرفة السرعة البطيئة لان حركتهما
على الزمان و ذلك لان القدر الذي يحصل به معرفتهما هو الامتداد الوهم باحد الوهم من امتدادات
الحركات بالانه امتداد متعافى للوضع على كل حركات و التعلق بكل مسافة و السبب الاعيان الى امتدادات
الحركات و يجعل هذا الامتداد طرفا للحركات قائل قوله فان العلم بوجوده في الاول بت فبه و و يظهر
لان وجوده يفي الى الآن فاختلاف و عند هذا الامام الهام روضة انقطاع الوهميات فجابات
و يزعم اني من مذهب الفلاسفة البغى ذلك انما الموجود عندهم الآن السبيل فابن الله بهتة ففلا عن الاوليه
و لعل مراده بالوجود ما هو اعم من وجوده عندهم فبغى وجوده براسمته الذي هو الآن السبيل و فيه ما فيه
والا و ان يقال ان السبيل المقصود من الدليل اثبات الوجود البغى لان الدليل لا يدل عليه و انما ثبت
ذلك بتفراغه و لا يمكن ان يكون المقصود مطلق الوجود فبغى او غيبناه فهو ضروري اولى و المكرون البغى
يفرقون به من حيث لا يدرون لانهم يميزون طول اصحابهم و فقر اصحابه الغنى و يقسمون الى الايام
والساعات و يشهدون بتواليها و غير ذلك بل الذي لهم ان ثبت ما لا يدل كونه مقدارا

كونه مقدار غير فار بآليات عارض للحركة وانبات حقيقه على هذا الوجه نظر المفسر ليس بعدو البطلان والمعنى
 موقوف على معرفة الزمان لهذا النحو وانما لا يثبت عليك ان الاشياء الموصوفة بالمقدم والناظر موقوف
 لها بالذات فنفى الامر كما تعلمت فمن هذه النقضات والناخرات يتبين ان المصنف حكيم تخلصها بين المقدم
 والناظر وتبين ان المقدم والناظر كما علمت فبالسبب لهذا المبدأ والاهمى فبعض الحركات بما هي
 حركات واقعه على مساهة مخصوصه على نحو مخصوص بعضها مع بعض ثم وجوب بعض الحركات ابيض الاشياء والحركات المعدل
 فوجوده اقترادها بالزمان مطلقا على الاستدارة والاستقامة فبسبب هذا المصنف ثم انما فبقسم الدورات
 افرادها بالزمان وبغيرها وجودات الحوادث وعلما انها باي وجودها حدث بنور وعدمه استمراره
 في الواقع فحازن لا يقدرون هذا المصنف الف دورات او ما به الف دورات واذا وجودها
 في الواقع ثم حادث اخر فحازن ان قدر قدر من هذه الدورات بين ابتداء وجود الاول وابتداء وجود
 الثاني وهو الفدرا المتخلل ثم المصنف فحازن هذا المبدأ او المكان المبدأ والحركة الفلكية غير متناهية في الزمان
 ففي جانب من الحكم يكون العدم السابق بحيث الوجه الواقع استمراره والجانب الآخر ما يكون في العدم
 الاخرى استمراره وبسبب الاول بالانزال والحكم يكون انباتات القدره فحازن هذا المبدأ او استمراره
 موجودا في دونه من غير اختلاف الحوادث لان وجودها اول من هذا المبدأ وبسبب الجانب الثاني
 بالاباء فحازن وجود الزمان مسلم به ههنا والما به ههنا هو يكون مردها بالذات للبعد والبعده وعلما
 في الحركات والحوادث موقوفه باعرض حاشيتي منها الفوال بالمقدم المبرج المستمر للمحالات المتكوفة
 فغير من بل ان ادخل به ههنا انما الحوادث بعدم بعضها على بعض بالذات في دون واسطه في العدم و
 كذا تقدم عدوات الحوادث السابقة وكذا انما عدواته اللاحقه في دون واسطه في العدم ويكون الاطام
 اعدا ما عرض في الواقع لم يعد لانه بعد في ذلك من لا يقدر على الكسب في ذلك من ذلك ما كبر به فافهم
 ويحق الفاعل الحواري صاحب الالف المبين ان الامور الذميه منها ما وجودها بالاختراع كالبنا
 الاطوال ومنها ما يكون وحدها لامور الذميه على اعيانها المعبر لكن بحسب خصوص الوجود الذميه ومنها ما يكون
 في الذميه بحيث حاله خارجة وهذا القسم انما يكون انما فبات وسلبا كالقوة والعيه واما ما لا يكون انما
 او سلبا فان لم يكن وجوده في الاطيان فهو مجرد اختراع الذميه ونقد من المبين ان الزمان ليس

باعتراض الذين مجردة ولا تباين في حيث وجود الاشياء في الزمان وليس في من الاضافات والسلب
بحيث ان يكون موجودا في الاطمان انتهى وفي نظر ظاهر لان انحصار الامور الزمنية التي بحيث لا تخرج
في الاضافات والسلب ممنوع الانزبي الى المنطق والمجاورد المراكز امور وميزة ماخوذة في امور
محددة فيمكن الزمان في هذه القبلة قد يقال لو كان الزمان وبما فلا يكون اخر اجبالا لانه مناط القليلة
والبعيدة فلا بد ان يكون غير موجود او غيباه ولا يجوز ان يكون متساره قار الذات بل غير قابل
فهو الزمان او لا يتجسدا الا ككثرة الغير الفارة بالذات فقد لازم وجود الزمان في الاطمان وانت قد علمت
ان الموصوف بالقبلة والبعيدة بالذات الاشياء المتعددة والمتاخرة والامتداد المتوهم من نظرات
هذه الاشياء وما خراجها والامتداد المتوهم الا نحو من الحركات في التوهم هو الزمان فلا يصح بهذا الكلام
قابل والمناصب انها لانه جعل المقاصد ثلثة فانبات الزمان مقصودا بالذات كونه مقصودا
للمركبة مقصودا آخر فيجب ان يكون المقصود انبات الزمان على وجه يترتب عليه انبات المقدارية لها وعلى
مقصودا بانباته العلم في الوجود بقوله او براسمه لكن من حيث انه حقيقة مقدارية وانما او لفظ هذا لانه يمكن
في كلام الامام الذي هو المجيب ان يكون المقصود انبات الحقيقة على وجه كونه مقدار الحركة لانه لم يجعل انبات
الزمان مقصودا انبات المقدارية للحركة مطلقا آخر فلو لم يمكن ان يجعل ذلك في انبات وجهه في الخارج
هذا ليس في لانه لا يلزم من الدليل الوجود الخارجي اصلا وانما يلزم من الوجود العلم في ان يكون في الخارج ادلا
ويجوز ان يكون امرا وبما على نحو ما قلنا فذكر قوله الحق ان المتوقف على وجود الزمان لقوله حقا يقسمها هه
مواخذة على المجيب فقولنا وانما يتوقف على ملاحظة الزمان والسلب المقصود منه ابطال الجواب بل المقصود ان الحق
ان من توقف التقديري بالسرعة والبطء والمعية على الزمان مطلقا فلا دور وانما المتوقف لقوله هيها وسب
للدليل توقف عليه اصلا واما ان قبول الزيادة والنقصان بالذات فلان العقل آه لم يرد ان
وجود العقل اذا نظر الى ذاته قبول الزيادة والنقصان يوجب ان يكون القبول بها بالذات
حتى يرد عليه ان غاية ما يلزم به هيئة الحكم بالزيادة والنقصان ولا يلزم من انحاء الوسائل في العود
والمقصود هذا وذن ذاك بل مقصود دعوى ان هذه في الزيادة والنقصان بالذات والاداء
الذي يقال ان قبل من المنع الزيادة والنقصان بالذات فهو المطلوب والافضل ان امر اخر قابل

قابل لها بالقياس بالآخره واللازم وجوده بالتوضيح من دون ما بالذات فهو المنع الذي خلا
 فيه تقديره امر متعبد يكون قابلا للزيادة والنقصان وهو الذي مقدار حسبه اكثر من هذا بخلاف
 ما عليه اكثر الناس من ان لا يدخل نظم المقدار في شدة الميل وضعفه بل للقوة قوة وضعفا فالقوة
 اقل من نوع واحد في الاكبر كان الميل مساويا كما بدعوى من سلك عدم قوة القوة الجسدية
 على الترتيب الغير المتساوي لكن عسى ان يكون ذلك مكابرة الوجود بشبهه بخلافه فاعلم
 فهو لا يتصور ان يكون مقدار الجسم اقل من القوة انه اذا لم يكن مقدار الجسم او غيره فانه به فبذلك
 على قول المتكلمين ان الكميات اعراض ولم يبروا ذلك بل شاف وقد يستدل بان كل جزء
 من اجزائها حادثة فلا بد من مادة يقوم به كما قال الشيخ في النهاية وهذا المقدار وجوده في مادة لانه
 بوجهه جزء بعد جزء وكلما كان كذلك لكل جزء بغيره في حادث وكل حادث في مادة كما قبل
 في المبادي اذن مادة وليس من مادة لانه مجموع المادة والعودة لا بد من حدونا ادليا
 بل الهيئة والعودة هو اذن مقدار في مادة وفيه نظر ظاهر لان الزمان عندهم قدم الوجود في الوجود
 بجانه والجزء من غير من غير فيكون هو المادة يقوم بها امكنها فلا يحتاج الى اجزاء الى
 مادة اخرى واما هو متعبد فبذلك لا يحتاج الى المادة اصلا فتدبر لانه يزعم ان بوجهه في
 مقداره اقل من العلم ان ذلك مستحيل في الشئ مع عدم قدر مقداره في محتمل وجهين احدهما ان
 يراى بالمقدار ما يقدر به الشئ سواء حل فيه او لا ذلك لان الشئ القادر به يقدر بغير
 القادر بالعاكس فيكون يقدر بالما فيه وبالعكس يكون ووجه الاشياء الزمانية يقدر بالزمان
 والاخر هو ظاهر ان يراى مقدار الشئ كونه قائمه به فاستحال فرار الشئ مع عدم قدر مقداره
 بجانه على ان قيام الكمية بمحل واجب كون المحل اجزالا حسب ويكون مقداره في مطلق المقدار لازم له
 فهو كان محل مقدار غير فاراد فاما قد يكون اجزالا منطبقا عليه فيلزم وجه المحل بدون
 مقداره وانت لا ينبغي عليك ان يجاب بغير الكمية كلها اذا اجزالا منطبقا على اجزائها فاما
 لم يقدر به دليل قيام المقدار الشئ على التعاقب بان يقوم جزء من المقدار بمحل ثم يقدم
 عنه جزء اخر ويقوم له جزء اخر وهكذا فقام لهذا المحل مقدار غير فاراد على التعاقب بمحل

واحد ولا يكون في المحل اجزاء منطقى على اجزاء الكمية الحالية لا بد نفرد ذلك من دليل وبالجملة
اجاب الكمية انطباق اجزائها على اجزاء المحل انما يتم فيما اذا كان المحل والمحال كلاهما قاررا
هو غير قارر من سلم واما عند كون الكمية غير قاررة والمحل قارا فغير سلم لا بد له لك من دليل
وقد تقدم مثل هذا فتذكر ورو عليه كما هو متفق في المحل انما هو متغير في الكمية انما هو متغير في
على ان الحركة لا تنصف في الزمان الحركة تعود تدريجيا من القول الذي يقع فيها الحركة واما الحركة
في اجزاء الحركة بحيث يفرض في كل ان ذو مغاير لا يفرض في ان والعقد المتفرز قارر جميع الاجزاء
وكما في قوله من اثبات العقد المذكور من القول اقول الاول في الجواب اه انظر
ان يقول العوائب الجواب ثم الجواب واقع للنفق ان اورد على الدليل دفعا ظاهرا واما
لو اورد على الدليل فلا بد من الا ما يتحقق بالمقدور الذي لا يمكن ان يوجد فرد في ان ويكون
الحاصل ان ما لا يكون بحيث ينفق حاله لان يوجد فرد في ان لا يكون مقدارا لا مقار وموافق
في هذا المقام قائل هذا موافق لما ذهب اليه الشيخ الاخرافى اه بناء على كلام المصنف على مذنب
شيخ الاخرافى بعد كل البعد كما لا يخفى والظاهر ان المراد ان كل هيئة غير قاررة سواء الزمان فهي حركة
في لا يلزم كون الزمان حركة وكونه مقدارا لنفسه فيجوز على عدم الفرض اه حاصل ان مراد
المصنف ان كل هيئة غير قاررة بالذات فهي حركة والامور المذكورة غير قاررة بالعرض قائل فيه والعلل
اراد بالحركة ما في الفرد المذكور في القول لانه هو الحركة بزم البعض والافراد البعض به وظهر
انها غير قاررة بالعرض فمجرد وجودها في الفرد المذكور في الكيف قائل فيه لما كانت الحركة
تدرج فلا بد ان يكون المراد ان كل هيئة غير قاررة محدثا ونفاد جزا انما هي متغيرة في الحركة والسطح
الحادث بقطع الجسم بالتدرج تدريج حدونا لا بقاء لكن من قوله اقول فيه وجوه من الخلل كان يقال
ان زيادة المقدار ليس بانظام مقدورا اخر اليه مع بقاءه لان الحادث في كل ان لسطح متصل
وبالانفصال يقدم ما كان والى زمان نوال الملافة لا يمكن مفارقة الكثرة السطح لان
الفاصل مفروض انتفاء فلا بد من الزمان في ملافة خط من الكثرة مستدير بخط متدرج الاجزاء
كما في فصل الجزء الذي لا يخفى وما ذكره الشيخ في انتفاء الا بقر الملائمات الا انبه اه نعم

والبعديات المرتبة لا يكونان فروعاً والديور والديورات في الزمان لا في الزمان في وقت من وقت
الوجود في جزء واحد من الأجزاء بغيره والآخر في ثالث وهكذا ولا يجوز ذلك في القدم الزمنية
فيستحيل أن ينشأ في تقدمه من بعده في ثلث من ديورات في تقدمه من بعده في ثلث من ديورات
وغيره فيلزم لا ينشأ في تقدمه من بعده في ثلث من ديورات في تقدمه من بعده في ثلث من ديورات
ووسطه في ثلث من ديورات في تقدمه من بعده في ثلث من ديورات في تقدمه من بعده في ثلث من ديورات
منه في ديورات في تقدمه من بعده في ثلث من ديورات في تقدمه من بعده في ثلث من ديورات
الزمان لا في الزمان في تقدمه من بعده في ثلث من ديورات في تقدمه من بعده في ثلث من ديورات
التقدمات المرتبة في الزمان لا في الزمان في تقدمه من بعده في ثلث من ديورات في تقدمه من بعده في ثلث من ديورات
في تقدمه من بعده في ثلث من ديورات في تقدمه من بعده في ثلث من ديورات في تقدمه من بعده في ثلث من ديورات
قبلتها وهكذا في ديورات في تقدمه من بعده في ثلث من ديورات في تقدمه من بعده في ثلث من ديورات
يجب التفريق في وجود الفعل من تقدمه من بعده في ثلث من ديورات في تقدمه من بعده في ثلث من ديورات
الفعل الواحد بوجوب التقدم في تقدمه من بعده في ثلث من ديورات في تقدمه من بعده في ثلث من ديورات
في وجود الفعل من تقدمه من بعده في ثلث من ديورات في تقدمه من بعده في ثلث من ديورات في تقدمه من بعده في ثلث من ديورات
الوهم فاعلم ثم ادع هذا المصالح في وجود الزمان في وجوده في الجائزات بأسرها في الكائنات بسبب
إعدامها في ديورات في تقدمه من بعده في ثلث من ديورات في تقدمه من بعده في ثلث من ديورات
الزمان المتحد والزمانيات الواقعة في تقدمه من بعده في ثلث من ديورات في تقدمه من بعده في ثلث من ديورات
وأخبر ببيان ذلك في الحادث إذا وجد في جزء من الزمان فلا يمكن أن يتقدم على ذلك الزمان
لبطلان النقصان ولا يمكن أن يرفع في وقت آخر بعد ذلك في وجوده في ثلث من ديورات في تقدمه من بعده في ثلث من ديورات
بطلان الوجود في وجود الحادث واجب في زمان وجوده فلا يمكن أن يرفع عنه أصلاً والوجود
في الزمان وجوده في ديورات في تقدمه من بعده في ثلث من ديورات في تقدمه من بعده في ثلث من ديورات
يكون واقعاً في زمانها في تقدمه من بعده في ثلث من ديورات في تقدمه من بعده في ثلث من ديورات
لكن الجهة في ذلك مختلفة فإن العدم الطارئ لا يعقل فروعاً والديور لعدم انقطاع الوجود الحاصل فيه

11
16

الى حاصل غير شئ وانما لا يصح في افق الزمان لان مرجع العدم الطاهر رتبة انقطاع الوجود بانقطاع زمان
 وجوده وهذا العدم انما يكون في زمان بعد زمان وجوده وهو عدم الزمان لان هذا الزمان حال على
 وجود هذا الحادث اذ لا وليس هذا العدم واقعا لوجود الحادث على زمان وجوده البته والافق
 انقطاع في ذلك الزمان هذا خلاصه كلمة انت لا بد عليك ما قبل من الفناء ولا نهيب ان الحادث
 الموجود في زمان وجوده لا يرتفع وجوده عن زمانه لكن لا يلزم منه ان لا يكون عدم الحادث علما واقعا متصفا
 في الواقع الدني هو المغير عنه بالعدم لا يجوز ان يرتفع الحادث عن زمانه عن صفه الواقع ولوح الدهر يقع
 على ما خبر وجوده فاما مرجع العدم الطاهر للزمان في عدم الزمان عدم واقعا برفع وجود الحادث في الزمان و
 ليس هذا العدم اذ لا بد ان ينشأ على لزوم الائمة او في دعاء الدهر بلزوم القبلية المتكررة فقد عرفت
 حاله فاقول في عدم تصور عدم طاررا في الوجود الدهر وعدم تصور عدم طاررا في زمانه جاز فحين
 في عدم تصور عدم سبقي على الوجود الدهري فطرا بان الوجود على العدم لان الحادث الزماني الموجود في زمان
 وجوده لا يكون مسبوقا عنه في الوجود في ذلك الزمان والازم اجتماع المساقطين واما وجوده قبل ذلك
 الزمان فمسروب ابدية الوجود في زمان وجوده في دعاء الدهر فلا يكون الحادث الزماني مسبوقا
 بالعدم في دعاء الدهر فان نعم ان وجود الحادث وجود في الدهر بعد العدم كذلك يقول انه وجود في الدهر
 قبل العدم فلا يلزم ابدية الوجود الدهري وبالجملة كلما بعينه رهنسا بقول عتق شاك فاعلم ثم اورد هذا الجواب
 على فترتي الحادث الزماني ان يرتفع عدمه عن الزمان الدني هو قبل زمان وجوده لازم وجوده في ذلك
 الزمان الدني هو زمان العدم قبل اجتماع المساقطين في ذلك الزمان وان لم يرتفع عدمه عن ذلك
 الزمان بل انما يرتفع عن زمان الوجود فقط فلم يكن ارتفاعا عن الواقع بل انما ينقطع استمراره في افق الزمان
 واما سبقي كل حادث زماني فهو حادث دهرية ولا يجب الطرد في الدهري المسبوقية بالعدم في دعاء الدهر
 ويجب الطرد في الزماني المسبوقية بالعدم الزماني قال العدم الدهري هو قبل زمان الحادث اعتبارا
 باعتبار انه عدم ذلك الحادث في الواقع بما هو عدمه من دون ان يلحق الائمة او اول الائمة او بهذا الاعتبار
 عدم في دعاء الدهر باعتبار انه معارف الزمان قبل زمان الحادث لانه حادث زماني يخص الوجود
 بزمان وكذلك وجود الحادث بحر قس لا يعتبر ان يثبت لما كان لحاطه الوجود ما انه في الدهر

عدم

على ما وجدته متحصلا بزمان وجوده فاذن وجود الحادث الزمانى في زمان وجوده ليس بظلال
مؤكد في الواقع من حيث تصور فيه ان تقرر احد المتعاضدين بظلال الاخر ولا يستلزم بظلال عدم
في الزمان لعدم معادته الوجود في زمان لعدم في زمان اخر ولا كذلك في عار الدهر ولذا اذا حصل
الحادث الذي لم يتصور عدمه مرة اخرى بظلال ذلك الوجود واللا انتفى الدهر فاقا بان ان
الوجود يكون طاريا والعدم لا يكون طاريا اصلا اعلم انه لو قال في الشيء الثاني وان لم يرتفع عدمه على
ذلك الزمان بل انما يرتفع عن زمان الوجود فلا يعاد هذا لعدم هذا الوجود وهذا الوجود عن الوجود
في الدهر فلا يكون مسبوقا بالعدم فيه ليرجع ما لو ردنا سبعا ولم يتوجه اليها ما اجاب عنه ثم لا ينه عن طلبك
لانه من المقرر من العقل اننا نعلم اننا نجيب عن البعض بما لا يتعلل اصل الدليل وما نقوه به
في الجواب بنوعه مثله الى دليله لان نقابل وان يقول كما ان في عدم السببي اعتبارا من كونهك بجوار اخر او
الاعتبار من في اللاحق من عدم اعتبارا من عدم في الواقع واعتبارا من عدم متخلفا بزمان الذي بعد زمان
وجوده فالعدم بالاعتبار الاول لقادم وجود الحادث في عار الدهر فيرتفع بوقوعه فيه كما يرتفع عدم
لوقوع الوجود ورتفع هذا لعدم لوقوع الوجود كما يقع الوجود بوقوع عدم السببي فان اللاحق لا يمتنع
ان هناك اي في السببي من العدمين عديمين عدم دهرى واصل من الزمان في الوجود قبل زمان
الوجود فالعدم الاول يرتفع بوقوع الوجود لا الثاني بل يتبقى اي قد يكون فيه الوجود فالعدم نسبة الى
الحادث والى زمانه على السواء فاذا وجد الزمان وجد كل ما هو متخلفا باحراره المفروضة وهو ذو
الموتمة فبطل اعتداهما وهذا نجد في عدم اللاحق لانه ليس بالعدم متخلفا بزمان الذي بعد زمان
وجوده قبل له لن يلح القطر ما يقسمه الدهر او ليس بخير مثل هذا القول في عدم اللاحق ايضا
فيجوز ان هناك عدم مانع لوجود الحادث في زمانه عن توج الدهر وصف الواقع فاذا
رفع هذا لعدم ارتفع وجود الحادث في زمانه فقام هذا الوجود بوجه فان لم ان هذا الجواب
الا لمتداو في الدهر يقال ورتفع الوجود لعدم السببي ايضا لوجب ولا كنه ادوان
شك بوقوع الوجود بدل عدم في فردا اخر اذا كان خبرها لا تفعل في حد من مختلفين
فلا امتداد في عدم اللاحق بعد الوجود يقع بوجه في خبره فاذا خبر عدم السببي وهو

انما يقال في الوجود والعدم انما هي ذاتها فلا يتبع كل منهما ضرورة فحقه فلا يلزم الاثبات في خروج الى الوجود
 من دونها لا السبق على الحادث لا يتبع الوجود عليه فحقه فلا يلزم الاثبات في خروج الى الوجود
 كما يقال في السابق من الوجود انما هي ذاتها فلا يتبع كل منهما ضرورة فحقه فلا يلزم الاثبات في خروج الى الوجود
 على ما اخرج وقال ان كان في الوجود والعدم لا يلزم على ما يجب الزمان وعلى ما يجب الزمان لا يلزم
 فحقه فلا يلزم الزمان على ما يجب الزمان لا يلزم الزمان على ما يجب الزمان لا يلزم الزمان على ما يجب الزمان
 فحقه فلا يلزم الزمان على ما يجب الزمان لا يلزم الزمان على ما يجب الزمان لا يلزم الزمان على ما يجب الزمان
 الا انفس من سبق الوجود عليه فحقه فلا يلزم الزمان على ما يجب الزمان لا يلزم الزمان على ما يجب الزمان
 والواجب يستلزم بالضرورة الزمان على ما يجب الزمان لا يلزم الزمان على ما يجب الزمان لا يلزم الزمان على ما يجب الزمان
 واما المقام في الجواز فيسبق عليها الوجود والعدم في الوجود ثم يفرض السلب المطلق العام للعدم كالسلب المطلق
 بالفعليته اللاحقة ثم اذا وقع الوجود في غير الوجود وتحت موجب المطلق العام لثبوت الوجود بالفعليته
 اللاحقة فثبت المطلق العام السلب لا يرتفع معناه وصحة موجب بدله وهذا على خلاف سنة
 الزمانات لان موجب يتحقق بالوجود في جز منه ويتحقق السلب يتحقق بالعدم في جز منه فالعقد المطلق
 العام في الموضوعات الزمانية اما صادق وانما او كاذب في غير متحقق الحكم اذ لا وابد اما في الدهر
 فالعقد المطلق العام لا يصدق وانما بل يصدق السلب فيعقد الوجود ويكذب الموجب ثم بعد الوجود يصدق الموجب
 وكذا في السلب فيعقد بانك من امر الغيوب في الزمانات وفي الدهر بانك ثم اورد على نفسه ان الحادث
 الدهري لا يغير الزمان اما ان يصدق عليه الحكم بالعدم وبالوجود جميعا لا لطلاق العام قبله اما يتحقق المسبقين
 او انقسام الدهر او يصدق الحكم بالعدم فقط او بالوجود فقط والدار في بالوجود حكم واجب عنه بان الاطلاق
 العام الزمان في غير الاطلاق العام الدهري فصدق الحكم بالعدم بالاطلاق اما انقسام صدق الحكم
 بالوجود اذ كان الاطلاق الزمان لا يمكن صدقها بطريق الزمانين واما اذ كان الاطلاق العام
 وانه كان الحكمين بعدا وان يتحقق احدهما بالفعل فيلحق المحقق الاخر بالفعل به فاما حصول الغير الزمان في
 اذ انما يصدق المحقق الحكم بالعدم بالاطلاق العام الدهري وارتفع معناه وتوقف عن دعاء الدهر بالفعل
 بحكم بان الحكم عليه بالعدم بالفعل الدهري كان له صدق وتوقف قبل البطلان قبله وانه في المحقق

السلب

[illegible]

في انفي الزمان ثم انه حدث وجوده في الاعيان متخلفا عن ذلك الزمان بوجهه كذا انك لم يكن له
 وجوده على ان الوجود الذي هو دعاء الدهر ثم انه حدث وجوده فيه واما في زمان الحدوث لا غير ذلك كان له
 وجوده في دعاء الدهر قبل وجه المحدث في الحدوث فكان ذلك الوجود في زمان ما قبل زمان الحدوث
 في زمان انشي الزمان لا يكون الا الوجود الزماني وليس بين وجوده في انفي الزمان ووجوده
 في دعاء الدهر اختلاف في الوجود بل الموقوف بالاعتبار فقط واذ كان كذلك فبم ان يكون للحدوث الزمان
 وجوده في انفي الزمان قبل زمان الحدوث واما في الغرض وخصف الغرض فانه في انفي الزمان
 كان موجودا مع عدم هذه الحوادث في الاعيان مطلقا ثم الحوادث في دعاء الدهر في انفي الزمان واما
 موجودا على انفي الزمان الذي هو دعاء الدهر في انفي الزمان اذ هو على حجاب متعالي عن الزمان والمكان
 فكان زمانا عليه تقدم ولا عرفة ما في انفي الزمان لا يكون قبل زمانه او بعده زمانا بل الزمان
 فيكون قد عرف زمانا على ذلك الحوادث لا الحوادث في زمانه ما في انفي الزمان لا يكون قبل زمانه او بعده زمانا بل الزمان
 فاما وبين الحوادث الموجود في زمانه وانت لا تدري عليك انه هبت ان الحوادث الزماني حادثة في زمانه
 وانه مسبق بالعدم العرف في دعاء الدهر وان الله سبحانه كان مقدما عليه في نفس الامر ولكن العدم السابق على وجود
 الحوادث هو العدم المستمر في زمانه وهذا هو الفطر على المادى ونحن نسأله عليه على ان كلما تقدم عدما سابقا
 او عدما لاحقا لعدما وانما هو ان استمرار الوجود والعدم في الواقع الحاشي دون اعتبار المتغير في كل حاشي
 ان يكون يشهد به الفطرة لكن بعد ما وضع ان الدهر خارج عن جنس الاعداد واللا الاعداد لا يقع ما قاله
 والحدوث الزماني لا يكون ان يكون حادثا في زمانه ما بالعدم العرف في دعاء الدهر كيف لا يكون
 ولا يتصور مفهومه كان ثم كان الوجود مطلقا لا الاعداد واللا الاعداد ما قاله هذا المتكلم ليس اذنا الوجود
 في دعاء الدهر قبل الوجود المحدث في انفي الزمان قال مسلم لكن عاينه ما بزم ان ليس الحوادث وجوده قبل الوجود
 المتخلف هو مسلم وكيف لا نسلم ان الدهر لا يسبق الفطرة اصلا على ذلك الوضع الحاشي ان خارج عن الاعداد
 واللا الاعداد ولا بزم ان هذا لا يكون موجودا في الدهر في دون سبب العدم بهذا الوجود المتخلف زمان
 وجوده بل القابل بالدهر الخارج عن جنس الاعداد واللا الاعداد فيقول ان الزمان انما هو المتعالي عن الحوادث
 المتخلف لكل وقت وان ان توجد في دعاء الدهر في غير سبب العدم عليه في دعاء الدهر اصلا لكل فرد في

اخر الزمان في الحوادث المنخفضة التي هي موجودة في الدهر راسه وهرية وادبته وافقته والاعوام
التي هي عليها والاعراف اياها كلها غير ذات زمانية لا اعدام وافقته فوجودات الحوادث
المنخفضة بالزمان في حيزه قالوا في في الموجودات الدهرية فافقته كانت او خارجة في الزمان
بقية وادبته وهرية قالوا في الموجب الدهري والادام الدهري كلاهما مثلان زمان عندهم فغير
ثم سلك هذا المسلك سبيل الفرية وادبته وادام ان يرفع وفاقا القوم لاحد رغبته في الهدى ان
لا يقر عليهم حل ابراد الازمان الهام على هم المقدم فرفعت في الازمان بان المعية في المقدم يجب
ان يكون بازاء كل نوع في المعية نوع في المقدم وان طرح ان ليس في المعية الدهرية فعدمها وادبها
بزر من مقارن المقدم ان يقين به في هم ليس في كسوك الموهبة الا وكما وقال الفصل الثاني هناك
انهم لم يكونوا في زوال في السنين بالدهر والسرمد الذي هو بازاء المعية الدهرية على انه نوع مما بين للأنواع
التي هي من القطرات الا اذ ابل بعد العلم بوجود المقدم الواجب حل ذكره ان كان ولم يكن موهبة كلك
البعدي موجودا في الدهر ثم وجد في الزمان بمراتب في زوال في الزمان لا يقدم على شيء بازاء في الفلاسفة
في سنة هم في زوال السنين بالدهر عن المطلق بازاء في السنين فغير عليهم ذلك فاذن سببه نقا على الحادث الزماني
وعلى كل جزئية على كل جزئية من اجزاء الزمان عندهم سبب بالدهر والسرمد ولكنهم حين جازوا في السنين
بما حب المقدم والناظر اخذوا في السنين الزماني على وجه يشتمل على السنين بازاء في السنين بالدهر والسرمد
حين قالوا السنين الزماني ما حكمه ان حلق المسبب في السنين في الوجود الدهر ثم بقية واذن بان السبب الفصل
ان يتوهم كحل المسبب بالذات او لا محذور بالذات ولو وجب اولاه ذلك لا ضاع موهبة ولا سبب
فلا محذور كان ذلك المعنى المطلق بالارسل فغير انهم كان سبب بالدهر والسرمد وهي السنين بازاء في هذا
فانما ما يتوهم من قبلهم الا ان هذا انما هو السبب في السنين المحل في فان عدمه فغير في سبب في السنين
منسلكين بالحق في الحوادث في الوجود الواحد والسطح الذي هو في الوجود وانت لا بد من عليك ان ما رغب في
عدم زوال الفلاسفة في السنين الدهري والسرمد في السنين الزماني فغير انهم لا يفترون في هذا المعنى
في السنين اصلا بل هو في المحالات عندهم ووهبة الضرورة في السنين المحل حل كونه على هذا الحادث
البعدي في الدهر في دون فهم المتداد في موهبة ضرورية ووجوده في السنين في زوال الفلاسفة كغيرهم لا يجوزون

١٥٩
 بهم لا يجوز ان نبوت القدم الانفكاكي الا على جهة زمان موجود في الوجود او غير انقطاع من عدم
 في القدم الزمان في جملته او لا تمتد فرغم انه قد يشترك بين القدم الزمان في القدم الدهري بقية في عدم
 بقية بهم لا انه لا حاجة الى التقييد بعدم لعدم وجهه شي من عدم احد عدم المكان وجود هذا لا وجود لا قد سبق
 وجود الاول الى بالامتداد الواقع بينهما يكون في جهة وجه المقتضى وعدم المتأخر في احد وجود المتأخر ولو كان
 هذا لا امتداد يجب التزم لا بعضهم منه انقدر المقتضى ان لا يري انهم ليس من يتحقق به الفهم في البقية والناظر على انه
 الزمان في علوه لا غرض من هذا الفهم من القدم مستلزما لا امتداد ولا استمرارية ولا صلاح الاستدلال في فهمه وانهم ليس من
 على امتناع لعدم عدم على وجود الزمان بان هذا الفهم من البقية مستلزما لوجود الزمان في الاما لجعل مدونه وهذا
 فخرج بهم عدم المكان هذا الفهم من البقية في دون الاما لانهم هم هو بان ما هو خارج عن الزمان ولا يمكن
 نسبة الى الزمان بالبقية فليس من المتغيرات الزمان في الفهم الزمان في البقية المتغيرة المتغيرة فخرج من
 هو لا لعدم لعدم البقية من الزمان فانهم ما اعترضوا الامام الذي تغير عليه حاله متغير بما اجاب عنه الفاضل
 هو فخرج في بان كون مطلق المتغير ما لا مطلق البقية لا يستلزم ان يكون بازاء كل نوع من المتغير نوع من البقية
 الا نرى ان المتغير الا انه ليس بها فيلزم اصلا فان السبب بان بين المتغير والبقية تقابل في غير ان مقابل
 المتغير المتغير لا البقية مقابل البقية البقية بالتعاقب واخافه متغير شي الى متغير شي اخر لا الى البقية
 وفي الدهر ظهور مقابل المتغير اي عدم المتغير بان يوجد احد بها ولا يوجد الاخرى اصلا كالانسان والنعفاء او
 لا يوجد ان اصلا كالجبال النقصان والنعفاء لا بان يكون احدهما قبل الاخر فاصل ثم انه ينبغي على هذه المقتضى
 انما في مقدم وجود الجبال على جهة على الحادث التوحي نقدا سرمد بالنعفاء امام عليه السلام باره وادخل الفرد
 اخرى في حكم على النقصان لو فاتهم فيها ما كان ما احدثه فيها في حدوث الجبال في كل واحد منهما وهرما بان يقع
 الوجود في عدم الوجود الشئ يقال في كتابه المسح بالنعفاء ان الابدان في النقصان غير محبذ في كان مقتضا
 على هذه الحادث التوحي نقدا سرمد بالحادث متاخر اخرها في الدهر بافتراض ان يكون جميع المخلوقات
 في المبرعات والمكانات طرعا وانه بالحدوث الدهري والالزام لعدم الاما في الدهر المسح اذا
 كان بسطر العالم بعضها بالحدوث الدهري وبعضها بالسرمد كان الحادث في النقصان على جهة بالانقضاء الى الحقيقة
 المحسوسة بقية سرمد في جهة من المتغير الدهري في الحادث فلم انقضاء ويكون نسبة نقدا الى ما عداه نسبة نقضاء

فاما ان تقدم ذاته سبحانه على الجواهر ما سواه فذلك لا يكون احدهما باسرها في حاق جنس الواقع
ثم وجودها بها كلها بغيرها في غير تلك الاعداد اما ان يسره الحوادث مع المبدعات والافعال والبطون
فحينئذ لا دل فقد تم حدوث الجواهرات الفعلة وتبينه وانت لا بد عليك ان هذا بناء على اصل فاسد
كما قد عرفت ثم ان افشاء تسره المبدعات وكذا في معية سبحانه سافعا على معية الكائنات والافعال كما عرفت
في حاق الواقع والكان عفا عما بعدم بقدر الفعلة والبعيدة من دون الله او لكن قد روي على وضع ما روي
بنيانه ان وقوع الوجود على عدم بعده في الدهر ووقوع المعية في الفعلة في الدهر لا بد يجب الحد بين بل بطلانها
الا عرفت اصله بغير غيره من دون الله او قد عرفت ان يكون في معية سبحانه مع المبدعات متقدمة على معية
سبحانه الكائنات في حاق الدهر والواقع ثم يقع الكائنات بغيرها ويوقع المفاعلة بين المعنيين في
دون الله اذ اهلها في وقوع المعية في الفعلة فاصل ثم استشهدوا باللبس بوقوع الفعلة في وجود القبل فانه
مع عدم البعد فانه مع وجوده كما هو الحق الذي لا ينفك به الضرورة الالائية فلهذا لا حاجة بتفسير الحق بالباطل
فقال في نسخة اول عدم الشيء في اعتبار المعية بالنسبة اليه بل بغيره من الالبس لانها لا شيء بغيره
ما ليس في النفاذ على خلاف الامر في الاشياء المعية الثانية وانت لا بد عليك ان هذا الكلام النسخ
بالقول المتأني او لا نرى انه اذا لم يقع اعتبار المعية في عدم خلاف الحكم بانه فاعلم ان كان مع عدم الحوادث
ثم صار مع الوجود فيطل حكمه بالفعلة الدهرية بقدم ان تفرقة الشيء في عدم سبب المعية في الوجود فلا سبحانه
ونفا كان مسكوكا في المعية في الحوادث فانه ثابته في المعية فوجوده سبحانه فانه ليس في الحوادث
برهنة ومعه برهنة فقد تم انقد فافهم وقال ثانيا انه سبحانه ونفا ليس وجوده في الدهر بل متعال عنها
الافاق والدهر على خلاف الامر في المبدعات فانها موجودة في الدهر والدهر والسرمد وان اشتركا في
القياس والارتفاع عن افي الحقيقة الا انها مختلفان باختلاف سبب عدم العروج في الواقع فاذن المبدعات
والكائنات موجودة في الدهر جميعا فلو كانتا مختلفين ما بعدم والحدوث في الدهر لم يحل الا الله اذ
الوثن هما واختلف سبب الموجودات في الدهر الى الباري سبحانه بالمعينة واللامعينة واذا كانت
باسرها واحدة فهي على نسبة واحدة ودرجة واحدة في الدهر والباري الفاعل متقدم عليها بالسرمد بغير
حاصل الوجود في الدهر فلا الله اذ في الدهر ولا تقد في السرمد اصلا هذا خلاصة ما في النسخ واللبس

[illegible]

لا بد من الزمان اذا ثبت حدوث الفلك لا معنى ثبت حدوث العالم الجسماني بل هو متغير
عالم الاول ليس له انفسها قدر من الوجود السابق هذا خلاصة ما في النسخ وان لا يتغير عليك انما ما كان
في هذا الوجه الاخر من الاستلزام حدوث اجزاء الزمان والحركة حدوث نفسهما بما هما متصلان بغير انفسهما
وكان الوجود قبل شي لان الاجزاء الوجودية ليست اجزاء من المفضل عندهم حقيقة بل الوجود متوحد متاخره عن اجزاء
الكل فلابد من عدمها حدوثه وكيف لو كان الوجود من الوجود لزم من انتفاء وجود واحد من انفس
اجزائه ان انتفاء الكل لان انتفاء هذا المتحد من بقائه المتحد الاخر ولو في انفس الزمان فما لا يجره
المفضل السليم كان الاول لان يقول اذا حدثت جميع الاجزاء حدوثا لم يحدث الكل لان وجود واحد
في الاجزاء لا يرد لوجود المفضل الغير الفاعل فمفهوم الغير ان كلاهما موقوفان على ان كل حادث زمان
حادث ادمي وقد عرفنا فيهم انها موقوفان على ان التعاقب في الحدوث لا يصلح في الوجود للزوم
الامتداد وقد عرفنا ان تعاقب الوجود عدم الوجود بوجوب الامتداد ووقوعه بدله في غيره فلا يوجد تعاقب في الوجود
يوقع كل غير الاخر ثم ما ادلى من الاستلزام حدوث الحركة حدوث الفلك لا تنافي لكونه كذا في الوجود
الاول ويزوم حدوثه عن الحركة والسكون كما قال في الغير الاخر ليس شي لان حدوث الفلك عن الحركة
وكونه في غير الزمان ما لم يقيم عليه دليل وهو الجسم الموجود في دون معارضة الزمان عن الحركة السكون
غير متحقق لان التعاقب بينهما تعاقب عدم الملكة فلا استقامة في حدوث شي غير قابل لهما عنهما كذا في الجسم
انما كان كالحرج بالشيء ثم ما ادلى من الاستلزام حدوث الفلك حدوث ما يزاها في الفعل
ممنوع ولا نرى ان يقول هذا الجملة في مختلف الجائزات عن جاعليها التام ان الازمنة الالهية متوحد
على الجائزات فلا يلزم في حدوث الجائزات حدوث عليهما التام على هذا فيجوز ان يكون الازمنة
على الافلاك متوحد في القول والاعتناء العلم الموجز لهما وادعه فيقول فبعض القول القبيح منها في
ولا يقبل الافلاك كذا لا يلزم من حدوث القول التي في درجة الافلاك حدوث الفصل الاول
لانك فتأمل في حدوث هذا الذي يلعبنا اخره في انهم جملته تعاقب فبما في هذا اول ان ما يوجد
فيهمون بالا مكان الاستعداد في ليس في الازمنة الالهية ولا يقبل الوجود اللاحقة لعدم
الحرج في بين الازمنة من المستبين عند الفصل ان الما حوت بالا مكان الاستعداد في بطل

عدم المقابل لوجوده دلالة السبب في ان عدم السبب في الزمان لا يبطل لوجوده المتأخر فلا بد
ان بسبب عدم قبيل لوجوده في وقت الدهر وروح الواقع ومعه ما يتاخر ان المكان الاستعداد
بما هو المكان الاستعداد على طرد صحابه الحركة والزمان وعدم حصول المستعمل بالفعول في زمان الاستعداد
وسبب القوة على الفعل سببا متكاملا في الزمان والمكان الاستعداد بالقياس الى وجه المستعمل
فبمستلزم لحدوث الدهر كما لا يهاجمه باه فاذن لا طبع للمكان الذي لا يزل له لوجود
لم يكن المستعمل في الحدوث الذي في جهة المكان والحدوث الزماني والازلية الدهرية ليس
بغيره فذلك الاستعداد عن الضرورة العقلية وقال بعد تمهيد ما بيني المقدمتين في نظم الخية ان
ان الحدوث الدهري المستلزم لحدوث الزمان المستلزم بالمكان الاستعداد
انما مناط عدم العرج على وجودها في وعاء الدهر فبما ان المكان الذي انما هو على الازلية
فاذن كل ما يخلو تحت طبع المكان يجري عليه الحكم بالحدوث الدهري يجب بالسبب عدم العرج سببا
حدها كما في القبح وانت لا بد عليك ان تأمل في المقدم الا وهي ان الحدوث بالمكان الاستعداد
ببطل عدم المقابل لوجوده يمنع على سبب الحدوث بالمكان الاستعداد انما هو ما يتاخر لوجوده في حيز
في الزمان منها عدم الى ذلك الحد وهو منية باندي الاستعداد لتأخر الكون وجوده الدهري
القديم متحصلا زمان معين لا غير ولا يلزم من عدم قابلية الازلية الدهرية ان ادعى ذلك قطاعات
مستوردة بالجوهر ان سبب على المقدم السابقة فموقوف ما فرغ ان هذا التفسير لا قابل من
ان ما قال في التمهيد في ان المكان الاستعداد في الزمان لا يلزم الازلية الدهرية بل يقتضيها
ولكن لا يلزم من ان المكان الذي لا يزل له ما زعم ان لا ياتي بالمكان الذي الازلية الدهرية
لا يقع الحدوث في الازلية الدهرية فبما لكن لكان في ان في مجموع المقابل بالقديم الدهري في بيان
الحدوث الزمانية فبما في الدهر في ان في كل حدث زمان في حدوثه ودهر في
عوض حاله في ان الحدوث في الزمان لا يجوز ان لا ياتي بالمكان الذي لا يستلزم الازلية
وانما ياتي طبع بعض المميزات الامكانية في قبول الازلية الدهرية فيحتاج في وجهه الى سبب الاستعداد
فيكون تلك المميزات حدوثه ودهر في زمانه ما عداه فبما في الدهر في قبول الفرض في

انفعلي من سبب السند او مادته وكونه غير انه غير قول ان ذنبه الماده قابل ثم رزق الحجابات
 ما اخبر عن الحوادث الواردي للحايات فاطمنا بعبارة القليل من سببها ان السبب كنه الموم
 بالغيب فبعد الاقدمات منها ان ما عجز الوجود لا يمكن ان يرسم العقل وانما يلج الانساق التي هي
 فما لا يكون الوجود عين منه وبين ذلك بسببها ان المنة يجب ان تحفظ من انحاء الوجودات منها
 وذا بانها وفتح ان سببها من انحاء الوجودات في ايا طرف كان فاذا كان الوجود زائدا او اذرا المنة
 يمكن ان يرسم تلك المنة في الاوقات فاذا كان المنة عين الوجود الذي في الخارج وحق الايمان في
 وجوده الى ذواته نسبة الانساق فلا يمكن وجودها في المنة والانساق النسبي عن ذاتها او يخلق الوجود في
 وجوده اصلها او يكون النسبي بالوجود في المنة في الوجود اصلها والسبيل الاخر انه قد تقرر من الوجود
 اما عيني التسخين او قد تقرر الوجود في الايمان في التسخين العيني والوجود في المنة هو التسخين الذي فاذا جاز المنة
 النسبي وجوده في الايمان ومثل في الاوقات كان نفس المنة لا ينج التزكيب في المنة وبعينها فكانت المنة
 كذا وهذا انما يفهم فما كان جهة دراء الوجود والتسخين واما اذا كان الوجود في الايمان والتسخين العيني
 نفس المنة لا يجر لا يلج وجوده الذي ومنها ان مرتبة الوجود العيني والمرتبة العقلية نحو ان في الوجود
 وخرج هذه المنة الاولى وقال بانه انما يلج المرتبة العقلية لو ان ادالم يكن وجوده في الاصل في
 الايمان هو بعد جبر الذات كما في السبب في انما اذا كانت مرتبة الذات بما هي في الوجود في
 حاق الايمان كانت المرتبة العقلية بحسب هذه الذات المنة من حيث نفسها المرسل هي بعينه الوجود
 في عين الخارج فالمرتبة العقلية والمهنة العينية هناك واحد على خلاف كليتها حيث يكون الوجود زائدا
 على المنة هذا تلخيص ما قال في كتابه واذن لا بد عليك انما ما اثبت في المنة التي اثبتنا بسببها ثم
 انما انحاء المنة العقلية في الوجود عين ذاته لا يكون المرتبة العقلية والمهنة العينية واحدة بل
 هذا لا ينافي لكنه ليس اول خارورة كرامة ولا اول مدونة بل هو جري على وجوده في انحاء
 البدعات ومنها ان الوجود عين ذات الواجب على عتبة زائدا في الممكنات وهذا مسلك متفرقة
 عند المنساقين الشهيرة في كتب المنساقين فلا يخلو الكلام بذكر ما ذكره في بيانها ان انفعلي والآخر
 منها انفعلي كان بها اما التقدم بالسرور والآخر بالسرور والآخر بالسرور والآخر بالسرور ان السوطان

لعلاقة ذاتية بينهما ما يجب العلاقة الذاتية وهي التقدم والناظر بالذات اما بالعلة او بالخلق
او بالهيئة وهذه المقدمات وانما غرات البصير انما تنفراد وانما في التعرّف والوجود لكن
لا في معنى الواقع بل في معنى المرتبة اعني مرتبة ذات التقدم وموتيرة ذات المناظر ثم بعد فهم هذه
المقدمات قال في القيس في نظم الدليل لاثبات حدوث الدهر في الجائزات خاتمة ان في الواقع
ان التقدم ذات العلة لا سيما العلة الجامعة الفاعلة على المحدثات تقدمها بالذات بحسب مرتبة
العقلية وهذا في النظر بآثاره على افعالها كقوة المحلول لا يكون موجودا في مرتبة الوجود
ذات العلة اذ الوجود يصل اليه من ذات العلة فالعالم يحجب اخراؤه على بطاينة الجلي فافهم ان ذات
الناظر في اتصال من ذكره واذ تبين ان الوجود في بين الاعيان عين هيئة الباري اتقوا
فقد تبين حقيقة فالمرتبة العقلية وحاق الوجود في بين هناك واحد وموجوديته سبحانه في الواقع والاعيان
على المرتبة العقلية لانه محقق فاذن ما في العالم على المرتبة العقلية لانه محقق على سلطانه ما في المحدثات
لغيره الفاعل الا فاعلا كاحد سبحانه بحيث وجوده سبحانه في حاق الاعيان وتقدمه على سلطانه على العالم
تقدمها بالهيئة بحسب مرتبة الذات هو حقيقة التقدم الا في اولى مرتبتي الاعيان وبقوم من حدوث
العالم بقضية وقضية في بين الاعيان في احواله كل في القيس وهذا التقدم في البيان لو تم لدل على
تقدم الباري عز وجل على الملكات باسرها كلية كانت او شخطة فاعلم انما انما كذا يجب الواقع وان
التقدم لا يكون معلولا كما عليه الامام الرازي رحمه الله واما ان هذا التقدم من دون تحليل فاعلم ان
مقدمة فلا يدل عليه ما ذكر في المقدمات بل لا بد من ذلك من ضم مقدمات قد مر في غيرها في كل ما في
استحالة التقدم في وجه الباري في افعالها فاعلم بقول الله تعالى ان الله والسرير بان
عن قبول التقدم والسرير والدمري عن قبول التنبؤ المتغيرة ويحذر ذلك في مرتبة ذاته لا يجب
عليك ما فيه من الاخلال اذ لا شك في ان في الاشياء ما ينسحبها ووجهها في خارجها على ما عليها
فهذه الاشياء متقدمة ما بطبع على ما عليها فليعلم تعلقها عنها في الواقع والكائنات خارجة في الزمان
كالعقول وفي الزمان الكائنات من الزمانات وهذا ان الاشخاص الخارجة لا يمكن ان يحصل
في العقل والهم من بعضها لا ذكره من السبلين في عدم حصول ما عليه الوجود فالمرتبة العقلية

فالمرتبة العقلية منها هي العلم بالهوية الشخضية الخارجة والعلة والكانت ما تقدمه من علم بالهوية
 بالذات فمرتبة ذاتها منسوبة من المصادرات لثبوتها ومرتبة ذاتها العقلية عين هو ما بها الخارج
 فقد لازم انفكاكها عنها من الخارج فالكانت وحرمانه من المصادرات متخلفة والكانت ذاتها
 من المصادرات متخلفة كما ذكره فساد الاعتبار لانه قد ينسب الكلام على ان ذات الباري عز وجل
 مقدم بالعلية وبالطبع بحسب المرتبة العقلية لان المتقدم بالعلية وبالطبع انما يكون مقدما بحسب المرتبة
 العقلية والذي قد بينت فيما ذكر من المصادرات ان ما علمه الوجود والوجود مرتبة عقلية كما قد عرفت
 ان شارة اية اذا بقى المرتبة العقلية هناك انتهى التقدم بالعلية رأس ولا يلزم منه ما تقدمه
 في لزوم التقدم في الدورات ان الصحيح هو معنى فغير زمان تقدم العلة على المصطلح واجب
 ان لا يكون العالم فمرتبة وجود ذات الباري عز وجل من غير زمانه وليس هناك مرتبة عقلية يكون مقدمه
 حتى يكون التقدم بالعلية او بالطبع فليزم نحو اخر من التقدم في حقائق الخارج وليس هو سبحانه زمانيا
 فيكون ذلك التقدم في عينه لا يحسب الزمان فليزم انشاء العالم مع وجود الباري سبحانه تقدمه
 عند ذات العالم في الواقع فقال ان القدرة العزلى ان تقدم العلية على العالم تقدم بالطبع وبالطبع
 وادعى مطلق التقدم بحيث يتحقق في عين التقدم في او في التقدم انما انفكاك فليزم ان حليته من زوره
 ولا هو من عليه وكيف لم ينشأ من غير المبدء بل هو قائم بالذات فيزم مما ذكرتم انشاء التقدم الذي
 هو من ضرورات الجبل والحكم به العزلة ما جعل حكم العزلة فهو بالذات فيزم مما ذكرتم ان لا يكون
 التقدم بالعلية غير التقدم بالذات لان عدم الجاهل في تمام على محوثة والجاهل على حقيقة ليس ان المولى انفعال
 هو من الوجود في شروط وصوله في فعله لا في الجاهل في تمام هو الباري انفعال منفرد او بقا بالزوط
 وليس هناك مرتبة عقلية انما هناك مرتبة خارجة مرتبة تقدمه ان في مرتبة لا ينفرد في زم هو نفس انفعال
 التقدم المرتبة في تقدم الباري انفعال فاذا في التقدم بالعلية هو التقدم المرتبة في تمام هذا خلاف
 عر الخ في الاغنى الجبين وعجزه ثم ما ذكرنا كونه لغرض على بانية الذي ذكرناه انما قد هو متوقف على
 تقدم مقدمه ان طاك التقدم بالعلية ونحوه هو الشئ في الوجوب والوجود الرئيسي انفكاك بين
 المتقدم والمتأخر لا في الزمن ولا في الخارج اما الاول فلا بد ليس بين العلة والمصطلح علما والعلة

بحسب الوجود والعدم في ذلك كانت خلافه انما تفكك بينهما في الذهن وكذا يكونان معاً والوجود
فلا تفكك احدهما عن الآخر فيهما علاقة التام في جانب المعلوم وعلاقة التام في جانب المعلوم
وهذه العلاقة هي حلول الفاعل في الفعل وجب عليه فوجب المعلوم ووجبه العلة فوجب المعلوم والما
في ليس المعلوم في مرتبة العلة فمعناه في وجود المعلوم في دون مرتبة الاستقلال فيهما
كما يستعمل فيقال الجوهر موجود في مرتبة الوجود في دون مرتبة فاعلم وجوده في مرتبة العلة غير المعلوم
فما دون مرتبة العلة في المعلوم وهذا لان مرتبة العلة مرتبة المبتدئ في سلب وجوده فيهما في
مرجع الى سلب الوجود في دون ان يكون ان تفكك الذي يعبره المحقق الدائم وهو المدعى
في مطلق التقدم والمجمل قد استمر كما بين التقديمات في سلب الوجود في سلب الوجود في
المرتبة بالمتن المذكور او بحسب الوجود فيقال اذا تمهيد هذا فيقول ذات التام في الفعل تقدم
بالعلم والعدم في مرتبة وجوده فاعلم وجوده في الدوام في حقائق الواقع غير ان ليس العلم
وجبه استقلال في دون وجوده سبحانه وهذا لا يوجب سلب الوجود على وجوده في حقائق الواقع
وانما يلزم سلب وجوده في دون التبع له سبحانه وفي دون تامة سبحانه في هذا النحو في
سلب الوجود للعلم ثابت في الابد اذ اقام وبعد ان الكلام في هذا المقام على ما هو المتعارف
في كل زمان من زمانين من زمانين لان تقدم بعض اجزاء الزمان على بعض زماناته معقوده
هذه المطالبات في عدم بعض اجزاء الزمان على بعض عندكم لا يحتاج في ان يصير ذلك الجواهر
التي في زمان زمان فليكن فيكون تقدم عدم الزمان على وجوده في هذا التفسير الى لا يحتاج
في عرضة الى الزمان في تقدم الذي به تفكك المتقدم عن المتأخر فيكون نوع يكون عرضة
تقدم بالذات وبارزاً في الآخر يكون عرضة للمتأخر بالذات ويسمى هذا تقدماً ذاتياً
وهذا التقدم والمتأخر عرضة بالذات للبارز في الفعل عند عدم الممكن ولو وجوده
ونوع آخر يكون عرضة لوسط جزء من اجزاء الزمان وكذا ما بارزاً في المتأخر في كل النوعين
عرضها بحسب نفس الامر وحسب اخر اثنان عليهم الكائن في نسبتها التقدم والآخر بالذات
والنوع الآخر بالزمان فهو كما ترى ولا يظهر وجه آخر فيكون كيف في الحل اه ان لا يرد

يرجع الى التقدم الانسي و هذا من حكم الفطرة فقدمنا في تلك الاثر في زمانه في تصف بالتقدم
والتأخر بالذات بحسب نفس الامر من دون اعتبار المميز فليصف بعدم الزمان ووجوده بها بحسب
نفس الامر فقدم كلامه هو لا و لا يلحقه تأخر فيكون ما سلفه اذ الله ثم اعلم ان المتكلمين لا
يحتاجون الى ذلك كيف وانهم لا يقولون بوجوده في زمانه فليعلم دفع هذا الوجه بل لهم ان يقولوا
ان الاشياء بتقدم وبتأخر بحسب نفس الامر بالذات من دون واسطه في العود على حسب ما يتعلق
به ارادة الباري تعالى بحيث ما علم في النظام العام في الانزل وهذا التقدم الذي بحسب
الامر من دون واسطه في العود من هو المسح بالتقدم بالذات عندهم و ما حسب الاخرى المبين في
السماع بعد ما هو بالذات ولكن خلطوا بالسماع في المتعلق من عدم صلاح الله الذي هو الواقع المتحد
والتعاقب في وجه الاستمرار فلم يقدروا على تفاسيد ففعلنا ما سلفا ولما هو لا فهم لا يمتنعون التقدّم
والا فمما زادوا في الحق ووافوا فيه في الله فلا بد وعلينهم شي الا انه يلزم اذا كانت الاشياء المتعاقبة
مؤخرة التقدم والتأخر بالذات بحسب نفس الامر وكانت الاعداد اما بحسب نفس الامر
كما ان الوجودات بحسب ذاتها ووجودات بحسبها و هو اذ فيه الاعداد الالف واللاحه وكان الزمان
امرا هو ما فلا وجه لا اعتبار بالتقدم والتأخر بواسطة الزمان ونسبها زمانا بل لان كل تقدم
وتأخر واقعي لا واسطه في وجودها للزمان وعلل هذا قولنا في المتكلمين فهم خابرون بوجود
الزمان وفي الشرح اليه اشار في قوله تعالى لان الحكم عليهم بالزيادة والافاضة بحسب
ان يكون موجودا في ان الله في غيره من ابداع الفلاس قد حققنا المحذورات الزائدة
موجودة في دعاء الله معاد في غيره فالحال موجودات الزمانه باسرها ما مجموع في دعاء الله
فلا يخفى نفى الوجود عن الجميع والحوادث دفعه ان يقال ان السطر في الزيادة الذي يوجب
التأخر هو نظرهما في جانب اللانهاية ونظرهما على هذا نحو في كل وقت في المتعاقبة في مجموع
اما نظر في الى جانب ثباته فلا يكفي هذا القدر في اثبات التأخر بل يحتاج الى الاستعانة
بالنطبق وتخره فاصل اما اولها فلا بد ان نسلم ان الزمان لو كان له زمانه وجب
ان يكون له عدمه فانه في نظر من ينظر في صفة عدمه لا يفيح فيها هو لغيره في حدوث

[illegible]

[illegible]

[illegible]

بعد عدد غير متناه خوضه خروجه متوفا بقدر متناه من جانب المبدء ثم انظر على الكل بحيث ينطق
 على المبدء والامتداد على الامتداد انما يتوفا بمسبب الخارج ما انما يحكم به فاني انطق تمام
 سلسلة الخرج على سلسلة المبدء في المبدء والكل وان ينقطع الخرج قبل انقطاع الكل فتساوى
 الكل لا يزيد عليه الا بقدر متناه فهو البقاء متناه واما برهان النضابف فتعبره انه لو كان سلسلة
 غير متناه في احد الطرفين المبدء مسبق وما وراءه مسبق في نظرنا في آخره وسبق في نظرنا
 ما تحته عدد المسبوبات في الزيادة على عدد البقاء في النضابف تعقب الكفا في الزيادة
 بحيث انتهت السلسلة ويكون في ذلك طرف واحد من غير مسبق في جهة واحدة من البقيات المتوفا
 واعتبر في هذه الحالة ان اريد بانكافو المتوفا في المبدء وقلنا ان النضابف بحسب الكفا
 فهو هذا الخلق وان اريد بانكافو وجود متوفا في وجود ما هو متوفا في الكفا في المبدء الخ وجب
 لكن لا يلزم انتقاده في السلسلة الغير المتناهية لان المسبوبة في المبدء والامتداد لا يتوفا في
 في الواحد الذي هو في ذلك الى نهاية فيقول في الجواب انه انما لم يثبت وعدد المسبوبات عدد
 البقيات لزم تخلف متوفا في بعض متوفا في كل واحد واحد من البقيات يكون في الزيادة
 مسبوقة فالمسبوبة الزائدة ليس في البقيات بقدر لزم يعلم تلك المسبوبة بالمتوفا لكن العقل يحكم
 حكم اجابا ان عدد البقيات في المبدء وعدد المسبوبات في بعض متوفا في الواحد لم يكن الواحد
 من المسبوبات سابقة فافهم ثم ان هذا البرهان كما يبطل عدم انتهاى في جهة السلسلة فيكون
 ذلك في جهة المسبوبات فانه يلزم في الانتهاى في جهة المسبوبات ان يكون متوفا لا يكون غير متوفا
 مسبوقة وما قال في التسلسل لا يرد ان السلسلة اذ كانت غير متناهية في جانب المبدء لا يغير
 فيه هذا البرهان لكون الترتيب في خلاف الجهة التي في قائل ولما تقرير برهان الوسط والطرف وان
 من تقريره لكن مكرره كما هو بقية ما لم يذكر قبل فقول في سبب سلسلة لا الى نهاية فكل واحد من
 المبدء وسط لا نهاية بين واحد من الكل وسط للطرف فوجب انتهاى في جهة المبدء واحد لا يكون في
 واحد اصلا فهو طرف كما ان في المبدء واحد هو طرف واعتبر في هذه الحقيق المبدء في جهة المبدء
 والتقدير في طرف الوسط الطرف اعم من الطرف الحق والافان في الطرف انما في جهة متوفا

كل فرد منها من السلسلة بين اثنين كما طرفان بالنسبة الى الطرف الاوسط بالمتوسط الى ما قد فرغ
قرن من السلسلة بالانعام السلسلة لاذ الوضوء بالاجزاء لا يجوز على الحكم الفصل على كل من السلسلة
ما هو سبطه فكلما في السلسلة يحكم عليه الفصل بانه وسطا لكل وسطا طرف لان حكم الوسيط هو ان
على كل افراد او اجماعا فاي واحد اخذ من السلسلة والى مجموع اخذ منها يعني عليها الحكم بالوسط
فان لكل وسط وليس له طرف وحكم الكل الا افرادي والى مجموع اخذ منها يعني عليها الحكم بالوسط
وقد استدلوا بغير هذا من كل واحد واحد منها بانه لا يكون في مجموع وسطا من غير طرف
وهذا الكلام وان كان متناجما لواجده ان يمكن ان يقال ان يقول ان حكم الوسيط انما هو
اما ذلك السلسلة ومجموعاتها كذلك حكم الطرفين ايضا استدلوا بغير هذا من كل واحد واحد
كذلك طرف فكل مجموع الاوسط والى الطرف فلا يلزم من كون كل واحد وسطا كون الكل
وسطا من اولى لوانه حكم كل واحد من السلسلة بالبيان وبيان الفرق بين الحجاب استنباط
حكم الوسيط لكل كون كل وسطا وبين عدم استنباط حكم الطرفين لكل كون الكل طرفا
فيلزم في السلسلة المتناهية ان يكون الكل طرفا بلا وسط قائل وقد تقرر بان كل وسط يلزم طرفين
فحيث زيادة عدد الطرفين على عدد الاوسط ولا كانت السلسلة غير متناهية يكون كل وسطا
وطرفا وبين اولى عدد الاوسط والطرف قائل فيه فانه موضع تامل هل يلزم من الطرفين الاضافه
زيادة عدد الطرفين على الاوسط ام لا عند عدم وجود افراده فعموماه قالت الفلاسفة
انها لا بين المذكورة لا ينفصل عن ابطال عدم النهاية في الكميات والكميات الغير الفارة وكذلك في
المتناجيات الزائده لان في شرط جريانها لا يحتاج وهذا لان الكلام يوجد في عدم التفراد
سلسلة المتناجيات فهو متناه او اما عام السلسلة غير موجودة حتى ان يبين ومن هذا ان كسطنطين
منزودا انصفا على قوله لا يطلب انما هو بين المتناجيات المحدودة وكذا لا يطلب
لنقطة الغير الموجود وكذا لا يحكم على ما بين عدد من العدد المحدود بالتساوي في يلزم تمام
عام السلسلة ومنع عدم ما هي السلسلة طرف الا في انها بحيث لا تصور ما قد كان منها موجودا بحكم بان
فيله كان شئ من موجودا قبله وهكذا الى غير النهاية ودفعه انما بانها على الصغر لان المتناهي لا يكون

الامتثال المذكور بحيث الوقوع في دعاء الدهر ولا يجب الوجود عند الجميع الجامع على محله تدريج
والنسبة مفترضة ولا يجوز فيه لا يجمع خمسة السابن والمسبق فالوجود التدريجي في انق الزمان وبالقياس
الى الزمانات يكون ذلك الوجود الذي هو مفعول بعينه من حيث هو وهو في الواقع وحضور عند الجميع على انه
تباينه في دعاء الدهر مرة واحدة وان كان يجب وجوده في انق النقص والحد وعلى التدريج والاضايف
فاذن ان اجز الموجود الاستغناء في التدريج في الزمان لا يجب الوقوع في دعاء الدهر انما غير
منه بالفعل وليس تقدير حكم البرهان بعدم الترتيب والتعقيب في ذلك الحد بل جميع الموجودات المتكثرة
بحسب ذلك الوجود في حكم موجود واحد فالوجود يتاخر وان غير ذلك يجب وقوع التدريج في انق
النقص والحد وقبل ان يتاخر لا عند نهاية الخيرة لا يتبدلها حكم البرهان على وجوب تباين الكمية
انما يجري فتاخره الوجود بالفعل في انق التغير والتعقيب لو كان لا فاعلى على التدريج سواء كان
في جانب الازل الماتد فاذن الماتد والمستقبل في انق الزمان تباين زمان فرامض الا انها
بحسب الكمية هذا ما يخص كذا في الانق المبين وانت لا بد عليك ان ادهانت وسف اول ما تخرى الى
البرهان كونه مفعول موجوده وقوع الدهر على زعمه الانفعال يكفي ليهي برهان النطق ثم بين اجز الترتيب
اسم فالحدث اللاحق في اجزاه وهدوده اليه مرتبة وليس في ضرورات مطلق الترتيب التحد والتتابع
والا غير التتابع المتسوية ولو كان الزم الترتيب التحد في ما انتهى البرهان في المقتضات المتفاوتة
التغير النهائية بل الزم الترتيب مطلقا وهو متحقق في الدهر لانك فيه اعلم ان مقتود المتكلمين في الزمان
المتلازم بالاطال اذ فيه الزمان وسلسلة استحقاقات التغير المتساوية في جانب الماتد والآخر البطال ما عدا
في القول بالعبارة الدهرية فتاخرى الحوادث والامانيات وقدم كمال المقصود في لانهم ما قالوا الوجود
الزمان التغير المتساوي من الجانبين في الدهر فالبرهان فاعلى على تباينه في الجانبين لوجود ما نرط
من الاضمايف والترتيب الماتد منه كمي واقف الى حد واما المستقبل فلا يجوز تماينه بحيث
القف على حد لا يمكن التمايز وعنه والالزام جازي قدره الباربي الفعال لتماينه علوا كبيرا ولا
يطل الدهر المتساوي الكمي في الدهر والتساوي الواقف الى حد غير ممكن وجب ان يكون تباين الازمان
لا تضايف الدهر واذا لم يكن العدم تعقبة الا بالحد والتسايف فقد لزم التحد والتسايف في

والمتناهي في الوجود ثم المطلوب ثم اعلم انه قد اوردوا نقاضا لموتوري على ما مر الا في الحقيقة
بانه لا شك في عدم جريان البرهان في التدرجات باعتبار وجودها بالعدم لا بامتناع
ذلك الاعتبار والافق والمستقبل شيئا وبان فيه ولا يفرق الفرق فيما يكون غير متناهي في جانب
المضي على تقدير ان يثبت الزمان خارجا عن القوة الى الفصل بخلاف المستقبل وهذا انما ينبغي ان يكون
اسما في البرهان في كماله على امتناع في الوجود والمصدر عند المبدع على ذكره او غير متناهي
لعدم هو في البرهان في المستقبل باعتبار امتناع في الوجود ليقض ان الترتيب لا جفاء في السور الكافي
والمستقبل في ذلك لم يمتد في الوجود اعتبارا ببعضه البرهان على امتناع المتناهي والافق
ووان المستقبل انما لا يمتد عليك ان يمتد وان كان لا يمتد على الظاهر فما وضعه او لا في اجزاء
البرهان في الافق باعتبار الوجود والعدم فيمكن خبره ولا يمتد على نفسه لان الظاهر في كل جزء انما يرجع
عن ذلك الوضع واخر في عدم جريان البرهان في الوجود والعدم في شئ من الافق و
والمستقبل وانما حكم بمراد باعتبار الوجود المتناهي في افق التغير والمتناهي كما بناه على علمه
بما قد تم حكم البرهان على وجوب تناهي الكمية كما جرى فواجبه الوجود بالفصل فراق التغير
والتغير ولو كان كما عاين على التدرج الى انما قال في مقصوده اثبات تناهي الوجودات
التدرجية والمتناهي بحسب الوجود والتدرج في احيائها فيمكن التناهي في جانب الافق انما يكون بالوقوف
الى احد وفي المستقبل مع عدم الوقوف فيزم تناهي الافق في الوجود وفي المستقبل والافق
والامتناع التهم في البرهان فان كان في نظرنا على شئ من الامتناع التهم في البرهان انما لا يقول في
النقاض لموتوري في التناهي زعموا ان المراد بالتطبيق ما عهد في العلوم فلا جفاء في امتناع
المتناهي بين مقدارين واحد ذلك في حكم التخرج لعدم جريان البرهان في الكمية المتناهي في
برهان التطبيق الا عند التغير الطبعي وما ان اختلف انما يظهر لو كان الترتيب والتطبيق في المكان
او الزمان المتناهي وما ان كان في الزمان في غير المتناهي في التتابع والتفرع ولا ينقل الزيادة
في الجانب الاخر من ينقل في الاواساط في مراحل الى مراحل ثم بين عدم جريان التناهي في التغير المتناهي
والمتناهي بان التطبيق في الزمان المتناهي لا يمتد الا فيما كان له وجوده ولا يمتد في التناهي في التغير

اقتداره ليس هو وجوده في الزمان المتساوي فلا يمكن التطبيق فيه اصلا وان لم يكن لا بد من حجب الله اذ لا بد
بالتطبيق ان يقع المحاداة فلا يمكن التطبيق في زمان متناه ابقه لان التطبيق بافناء المحاداة انما
يكون اذ اخلى مكانه ووقع في مكان الكل بالكون والحركة غير ممكن على غير المتساوي كما قد بين في التمهيد في الفناء
فما بتطبيق الواسع الى حكم العقل بالتساوي حكم بالبرسج لا تبين به المتساوي في الواقع قاطع ثم لا حاجة
الى احد التطبيق ما عهد في العلوم الراسخ على بلقي في المطلوب فبين المراتب فيقول لو كانت سلسلة
غير متناهية فبما سلسلة ما فقه منها جانب المبدء فقدر متناه فالاحاد والواقف في الاول في النصف الاول
والثاني و... وانما لانه هكذا اي غير النهاية وكنه في السلسلة انما فقه يكون واحد اول منها بان
ثم ما تبين فيها ان في السلسلة الزائدة اول كنه في السلسلة وكذا ان فيها بان كنه في السلسلة
وكذا ان فيها ما تبين كنه في السلسلة هكذا و... هو التطبيق لا ما عهد في العلوم المتعلمة فالتحليل
مراتب الزائدة ساوية السلسلة لزم مساواة الكل الجزء والا فيقطع مراتب السلسلة قبل انقطاع
في الزائدة فلم يبق منها و... بها ما هي الزائدة ابقه الزيادة لها عليها بقدر المتساوي ولا شك ان
الاشياء التي خرجت من القوة الى الفعل قد خرجت لها الاولية والثانية والثالثة فيخرج فيها المراتب
والاخر وما قد خرجها الى الفعلية بخلاف الاستعدادات لانها لم يخرج منها من القوة الى الفعل
بل كما خرج الى الفعل متناه لكن نهايته لا ينفذ الى ان يخرج من غير نهايته لا ينفذ كنهه في السلسلة
وقد فرغ من الطرس في نفس السلسلة في التطبيق منها فبين المراتب ولا حل هذا في هذا البرهان
في المتساويات المتناهية ثم لا بد من حجب الله لان الزيادة المتناهية عند عدم القول في السلسلة المتناهية ثم لا بد
في الواقع الا عند المتساوية فليس غير المتساوي وجود في الواقع اصلا فحكم العقل بواقع حكم الله واحد
في اصلا السلسلة في مرتبة بازا حكم الله واحد في السلسلة الا في المكان في الامور الموجودة في
الواقع فهي متناهية والكان في الامور الموجودة والمحدود في السلسلة كما تبين في حاشية صدره
فليس نفس الامر في غير المتساوي بحسب الواقع حله ما خرجت في الواقع من السلسلة اولا و...
في الواقع انما هو وجود الشيء في الامور المحدودة في الواقع منها كمثل الفناء بعد عدم فلا ينفذ في
في خارجها في خارج عدم القول بالبرهان الى حاصل البرهان ان الزيادة في السلسلة لا يمكن من غير

كل مرتبة من مراتب الجدة الزائدة مرتبة من مراتب انقصة سفل الزيادة من المبدأ في هذا المبدأ
 الى الجدة الاخرى فليكن التساوي وانما يصح اذا كان هذه الملاحظة مطابقة لنفس الامر وانما لم يوجد
 في الجدة الزائدة في نفس الامر باي جلد وانما وجد في نفس منها لم يكن هذه الملاحظة مطابقة لنفس الامر فلا
 يلزم من التساوي بحسب نفس الامر انما ان الملاحظة على التفصيل وبعبارة اخرى ان انقاص
 كل واحد يكون مرتبة انما يكون لو كان لها وجود بحد ذاته وبما ليس بها وجود في نفس الامر لا يقدر نشأه
 وام هذا القدر موجودا كان اول السلسلة واذا زال وحوار القدر الاخر موجودا حار هذا القدر
 حول السلسلة وارفع القدر الاول مع وصفه فليكن هو متصف بالشي من الابدانية والناوثة الاخر المبدأ
 الذي موجود في ذاته من ذلك وانما لا يقدر على تصور جميع ما وجدت ووجدت في حكم العقل الواقع
 في مرتبة مرتبة المكان بحيث الواقع الخارج عن الذات فلا وجود لها ولا انقاص ولا مكان بحسب الوجود
 في ذاته من غير تشابه ولا يظهر من التساوي بحسب الواقع هذا الا على تقدير القول بالمتابعة الدورية لهذه
 الامور فجوهر البرهان في الواقع والمستقبل جميعا بانظر الى الوجود الدوري والوجود المتجدد في الزمان والاداء
 نظائر وانما في الثاني فلا وجود لهذه المجددات هو بغير الوجود الدوري لا بغير الحسب المتجدد بل
 الحكم بالمتجدد في الزمان والزمانات انما هو اوسع من الوجودات فليست بحد ذات مجموع بحسب الواقع
 كل من اعادة في مراتب من الابدانية والناوثة الى غير النهاية في حكم العقل يكون كل مرتبة بحد ذاته مرتبة
 صحيح مطابق لنفس الامر فليكن التساوي في الواقع وفي المستقبل وبطل القول بالمتابعة الدورية قائل ومثبت
 ما قصت بغير ذلك وما قيل ان الوجود الزماني المتجدد في الشيء واحد وانما المتغير بالاختيار فاذا لم
 بالبرهان في الامور المتجددة بحسب الوجود الدوري لا بغيرها بحسب الوجود الدوري وكذا يظهر ان
 ما قيل ان النطق في المتغيرات المتجددة في الزمان التساوي فلا وجود لها فيه ولا مكان
 في الزمان غير انما هي على نظر المتك لان المتك انما يظهر في الواقع النطق في الزمان التساوي
 كما قد عرفت ذلك لانما يتغير في الزمان التساوي ولا يغير عدم كونها فيه جلد لان النطق في حكم العقل
 بالملاحظة ان جالته خروج كل من الاحاد الزائدة الواقعة في مراتبها ما شاء ايجاد انقصة الواقعة في
 مراتبها وهذا الحكم صحيح لوجود في نفس الامر وانكم يكن لها وجود في زمان هذه الملاحظة ولا يقدر

الدوري هو الوجود

بجاء الشئ الثاني فان وقع النطق في الزمان الغير المتساوي انما لا يقع الى الخلف لعدم وقوع النزاع
بعد الا بعد مرور الزمان وهذا غير ممكن وهذا لا يقع على القول بالعدم والمبعد البهيم لان الزمان الغير المتساوي
مع ما في واقع في الدهر مرة لا يختلف في الواقع وقد انقل على نحو علمهم فانطلق في الواقع في الزمان الغير المتساوي
بواقع في الدهر مرة فيظهر انطلق في الواقع قد انقل الزيادة في نفس الامر الى جانب عدم التساوي في حاله
محقق بالقبول فيقول ان كان للزمان نهاية في الوجود او قد تفرز بان الزمان لو كان متساوية كان له نهاية
هو لان فاعلم ان هذا يلزم فياخذ نفسه في دون كل لان هذا التقدم تقدم انقطاعه وان كان مع كان فاعلم ان
وهو باطل لا ذكره الشئ هذا من احد دلائل القاطنين لعدم تساوي الزمان هذا فيظهر احد مما ذكره
ان شئت يمكن ان يجاب عن تقرير الشئ في تقديره في المتساويين هو ان كان في وجودها
في زمان واحد فيلزم لان التقدم الزماني وانما في الذي ما ذكره يقال مع انه يستحيل اجتماعا في زمان
واحد ولا يجري هذا الجواب في تقرير الذي ذكره نعم يمكن الجواب عن بان انقطاع الان في الزمان كسب
الوجود الذي على غير مستين الفادان طرف الزمان والآن الذي هو طرف هو الواقع المسبب بالعدم
وهو غير متساوي في الدهر كما ان النقطه هو طرف الخط فتفك عن الخط في الخط لكن تلك مع في الواقع قابل
فيه فانه موضع قابل ثم هذا لا دليل مقصود بالان المتدبر في الزمان لانه طرف في الزمان وقد يجاب
عن التقريرين باختيار بين الاجتماع ولا استخاره في اجتماع المنقسم مع غير المنقسم يجوز ان يكون الاجتماع
اجتماعا غير اجتماعي كالمخبر بين الحركة والنوسيطه والحركة الفطرية كسب والآن طرف للزمان وطرف النسبي
لا ينطبق على ذي طرفه وان كان هو متدبر فاما في الزمان على تقدير التساوي او قد نقضنا من كلام
التساوي من قبل من قلت ومحمد بن علي الان على تقدير التساوي والآن ينقل كلاما اخر قال في كتاب المسبب
بالا في المبحث ان الذي لا يتعداه الحق ان الزمان كما ان محله حركة مستديرة وعامل محله حرم مستديرة
فكذلك هو ان لم يستقيم الا في حد بل انما في مستديرة محكم متقل غير ذي وضع متطابق على حركة مستديرة
هو مقدارها حال فيها وعلى يد يدرة عظمه فطبق تلك الحركة ونطبق ان تلك ان عظمه فطبق العالم حسبها
بالسره وان في الكثرة اخرجت من البس العرج الى الانس في حركة مستديرة غير متدبر في الا بالاولا
اخرجت ثم عرفت تلك متقل فاذا عين لها يجب الفرض الا في غير ذلك عند العود اليه

فقد اعمدوا اليه دائرة واحدة ثم اجعلت بعد ذلك دائرة كل منها منطبق على المعدل النهائي و
 كذلك الزمان الذي هو معدله الحركة الحاصلة فيها اخرج من ذلك السبب الخارج الى الناس والمدير في
 الاصله دون قطع في الاستقبال هو في نفسه مقدار واحد متقل فاذا عني فيه ان يجب بالعرض بانرا
 المعبد والعروض في الحركة يحصل بذلك مع واحد هو دائرة ثانية زمانه غير بعد ذلك هو ورواويكثرت زمانه
 كل دائرة من تلك الدوائر الزمانية منطبق على دائرة معدل النهائي الذي هو كم متقل مستدير فاراد
 وضع الدائرة الزمانية المنطبق عليها كم متقل مستدير غير متقل وضع وغير فارقي اثنى العبد والتقصي فاذا
 الساعات اجزاء الدائرة الواحدة الزمانية والشهور والاعوام ورواويكثرت وكم ان كل دائرة
 من ادوار الحركة مثل الدائرة السابعة فذلك كل دائرة من الدوائر الزمانية مثل الدائرة السابعة
 تلك الدوائر الزمانية فاذا قد عني ذلك الى الاسباب الى ما ينبغي ان يدركه العلم المتكامل
 ان الزمان كم واحد مستقيم الاصله كالحظ المستقيم الواحد انتهى وقال في كتابه المسح بالعرض المستقيم ان
 الاطراف انما يكون نهايات للمقادير من جهة الوضع لا من جهة المقدار فما يكون غير متساوي الوضع لا يكون له طرف
 وان كان متساوي المقدار كالدائرة ومحيط الكبرة والزمان مشتق في جانب الاصل على معرانه كان معدله
 حركته اخرج الى الوجود تمام مقداره من غير ان يكون له ان اول شئ بهيل انما يلزم الوجود لان بالفضل حيث
 يكون له في الحركة التي هي محل الزمان امتداد وخط استقامي خفي بانه يتبدل من الحركة واما اذا كانت
 الحركه او حركاتها في الحركة الوضعية حركه مستديرة فلا يتبين لفظ الحركة اصلا لان تبدل الوضع يعرض
 في الاجزاء والمقالات على السواء هذا كلامه وانت لا ينبغي عليك ان هذا القول مثل الصواب المجازين اولاً قلتم
 ان الزمان مقدار غير متساو ان يوجد في بعض ثم يفي والمقدار الزمان في ذلك مستدير وفعلاً غير متساو
 يكون دائرة من هي اول الاجزاء في فليس دائرة اخرى لانه اذا عدي دائرة ابد العبد ابدتوا الا كم يكن متساو
 فلهذه الدائرة في وجه بالقدرة في اثنى الفيز فلا بد ان عدي بعض في اول وليس في شئ من الزمان اول يوجد
 من هذه الدائرة في وجه الدائرة الا في كل ما بعده بعض الدائرة له طرف بالضرورة ووجه فقله الطرف في ان
 ما قال في الاثنى المبعين فاذا عني فيه ان يجب العرض الى اخر ما قال يلوح عليه انما لا يزال الامة يحصل في دائرة
 زمانه لكان الا ان المعروض مبدأ انتهى اليه طرفه الا في فليكون الطرف المقدم ملاصفا للطرف المتأخر وهذا

من زعم السبلان ولا يقول به عاقل بان مبدء اليوم ملاصقا لمتناه بل ثبت القابل به الى ما
 يكره بل الذي ينبغي ان يقال ان الزمان بحيث توجد في المكان كحيط دائرة وكذا دوره الحركة
 لان اشك دوره في الواقع لكن يلزم على الفاعلين بالمتغير المعتبر لا في الزمان والحركة ان يكون
 مبدء اليوم ملاصقا لمتناه في المبدء والنفس لا في فاعل لا جبر لهم من القول بان الزمان كخط مستقيم
 لا يبدلهم ان يقولوا ان الحركة لها مفعول وان يتقدم بالمتغير وبهذا تفسير كحيط دائرة
 وتقدم بالزمان وبهذا التفسير كخط مستقيم فاعل فيه انها مقنونة بالحركة الحادثة اه هذا الحال
 نجبا لها واد على الفاعلين الموجود الحركة القطعية سواء كان الزمان مقطوع المبداء او غير متناه
 فالأصح لان الحركة المتناهية موجودة والوصول الى المنتهى طرف وهو ان وينبغي بعد بطلان الحركة
 فيلزم وجود الطرف بطلان ذي الطرف وفي المبدء الذي يوجب الوجود الا ان يقولوا ان
 الوصول الذي هو طرف الحركة الحادث في الان يبطل ويحدث في الزمان الذي هو الان
 فله في دون الطابق عليه وينبغي في زمان السكون فاعل فيه ما عاودنا فيقول لكل من الزمان
 المتناهي والآن الذي هو طرفه هذا غير وان لا يربط ان السبلان الذي هو طرفه حقيقة
 سوى الاضافة لكن الاضافة عارضة له في الخارج بمعنى انه مخرج لا شرايع هذه الاضافة وكما يلزم
 انكافؤ الوجود بين الاضافتين كذلك بين موعدهما بما هو مخرج فاعل يلزم الاشكال المذكور
 فمخرى واما قوله وانما مخرجها فاعل ان اراد ان موعدهما هما من العوارض العقلية لبعدها
 معقولات مابته فهذا ما يبل لان الطرف والطرف في الخارج مصادق للطرفية وكونها
 طرف وان اراد انها من الامور الانترائية انما موعدهما من جهة ان العقل يشرع عن
 موعدهما بحيث وجودهما في الخارج فمسل لكن هذا غير كاف في منع لزوم الاستحالة هذا والتفسير
 الذي قد مر من لا يتوجه اليه هذا الجواب فافهم اننا لا نسلم ان الان
 له مفهوم محصل اه هذا منع لمعدنه مشهورة فيما سبهم ان المفعول ينبغي بالاعراف ومع قطع النظر
 عن هذا الحق الان وانكم يمكن له وجوده بالفعل لكنه موجود مثل وجود الانترائيات النفس
 الامر به كيف ويصح كونه طرفا لحادث بعض الحوادث وانتم معترفون به واذ كان

واذ كان انتزاعا وافعا قد عرض له الا خافه وله هذا النحو من الوجود مع عدم الزمان قبله
 بالانزاع المستدل وقد فرغ اليه ان يكون الانتزاع افعيا مع عدم متناوه فقد تعاضف
 الاستحالة قاطل ثم حاصل الجواب الثاني منع كون الا كمنافاة وانما يلحقه اضافته في الفعل حاصل
 هذا الجواب اليه ذلك المنع الا انه قد استند في الجواب الثاني بكون حقيقة الموجوده غير اخلافيه
 فهنا المكون موجوده في الخارج والافتراق انما هو في السند ولعله لو كان لا فتراق معه جوابا اخر قاطل
 فانما يرجع الى طبعه بجمع بعض المتكلمين من المعجزه انه يظهره ان هذا الانتزاع تام عليهم
 ليس الامم كذلك فانهم غير قاطلين بالمكان الذي لا يمتنع من الممكن بل انما يقولون بالمكان وجود
 العالم بعد مبعده غير متناهيه ومميزه من محدوده في المكان الحركه متناهيه وليس كذلك عابدا الى
 فترقه القادرة بل لعدم المقدور للوجود في ذلك العدم قاطل قال للمبهم ان يقول على تقدير
 تناسي الاول والزماني انه هذا ظاهر على طور اسناده في امر الحدوث وكذا على طر المتكلمين
 فانهم يقولون ان العالم قبل وجوده كان معدوما مرنا وكان العدم مع الوجود الناري الفعل
 اعلام بالعلم الالم ولم يكن يقدر ولا اول لذلك الاول لوجود الباري الفعالي حل فيه
 ثم اذا وجد العالم على حسب خلقه لادله الازليه في الازل على وفق العلم بالعلم العالم ووجد
 وجدته نهم انه اذ زمان في جهة قبله العدم على الوجود في حق الواقع يكون وجود ما وجد وافعا
 في حدته وما قبل ذلك انتزاعا ما اول كان عديمه وقد بطل بوجوه الناري عز وجل كان قبل
 هذا حادث والآن صار معه وقبله كانت مسموه الى ذلك الحد المتوهم وهذا التقدير والتغير ليس في جهة
 المنسوب بل في جهة تغير واقع في المنسوب اليه لان الاماكان تبدل وتغير سر واقع في هذا المصانفين و
 هذا غير متناهي لكانه الداني ولا يورث نقبا فيه ولا تنسخ به حسب الاقني المبين عليهم بل في تغير
 في الصفات والمقدور الذات في حافيه التا سبه بمبانه اهل الخي فانهم وقد افشا الكلام في هذا
 المقام ما كانت اقوام يوبنون بما علة الفلاسف واخرون يطبقون الخي وارباع حيل لا في
 المبين ويرون الكرام معبرين على الخي ويطبقون بهم طامو بعض الانتم والمسبوق من العدم
 الرحمن ان يهدينا سواء السبيل نشأه سبيلنا صلات الله تعالى عليه والحمد لله رب العالمين